



## قضايا التنمية الاقتصادية والبشرية

### من الاولويات

مانراة ومانسمع في البرامج الانتخابية لاعضاء مجلس الأمة ايام الانتخابات ممتاز وبيشر بالخير ويطمئن الشارع الكويتي بأن قضايا المواطن والتنمية من ضمن اولوياته عند نجاحه ،ولكن الواقع غير حيث بدء بعض اعضاء مجلس الأمة بتولي قضايا فساد واموال عامة وغيرها بعيدة كل البعد عن ما وعدوا ناخبهم وبعيدة عن قضايا المواطن والتنمية والحكومة ماصر لها اسبوعين من التشكيل الجديد وبدء عملهم ،والمجلس راح يعطل ثلاثة شهور وتتعل معة مصالح البلد والمواطن .وهنا على المواطن مراقبة ومحاسبة اعضاء مجلس الأمة اذا لم ينجزوا بعض قضايا المواطن والوطن على حد اقصى نهاية السنة ٢٠٠٩ .  
وحتى يتذكر اعضاء مجلس الأمة ماهي اولويات قضايا التنمية ومصالح المواطنين التي وعدوا فيها ناخبهم سوف اذكرها لهم لعل الذكرى تنفع المؤمنين :

### اولاً : قضايا المواطن :

- وضع الحلول وتسويتها للكويتيين الذين تم الاستغناء عنهم في شركات القطاع الخاص اثناء الازمة المالية .
- اقرار قانون العمل في القطاع الأهلي المقترح حتى يسود الاستقرار الوظيفي ويشجع الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص .
- تعديل قانون دعم العمالة بما يتناسب مع المستجدات سواء بالمزايا المادية أو بنسبتهم في القطاع الخاص وخاصة تشجيعهم للبدء بمشروعاتهم الصغيرة من خلال تسهيل الاجراءات والدعم المادي وأن يكون هنالك قانون ينظم ويشجع العمل الخاص .
- وضع الحلول وتسويتها للكويتيين الذين يدرسون في جامعات وكليات خارج الكويت ومعتمدة من التعليم العالي بالكويت وصدر قرار بوقف اعتمادها وهم في مراحل الدراسة مما سوف يتسبب بمشاكل مادية وتأخير دراسة واحباط لشبابنا .
- وضع الحلول وتسويتها بالنسبة لمخرجات التعليم وحاجة سوق العمل بالكويت مما يستدعي إعادة النظر بمناهج التعليم وتطويرها والتركيز على التخصصات المطلوبة حتى لايتأخر تعيين الشباب الكويتي وحتى لا تكون لدينا بطالة .

- زيادة الحد الأقصى لرواتب المتقاعدين وزيادة ٥٠ دينار للذين رواتبهم تزيد عن ١٠٠٠ دينار وكذلك زيادة علاوة المتقاعدين من ٢٠ الى ٣٠ دينار التي تصرف كل سنتين .
- اعادة جدولة مديونيات المواطنين وشراء فوائد قروضهم حسب المقترح المقدم من العضو خالد السلطان .

### ثانياً : قضايا الوطن :

- اقرار قانون هيئة سوق المال لما فيه مصلحة للمساهمين على أن يكون جهاز رقابي وتحكيمي لقضايا سوق الكويت للاوراق المالية .
- اقرار قانون المشاركة في المشاريع بين الحكومة والقطاع الخاص بما يحقق التنمية والرفاهية للوطن والمواطن وتوفير فرص عمل للشباب الكويتي.
- اقرار قانون الاستقرار الاقتصادي لتمكين الشركات التي واجهتها مشاكل مالية بسبب الازمة المالية العالمية وليس بسبب سوء ادارة أو فساد أو اهمال من الاستمرار وأعادة هيكلتها والدخول في مشاريع حكومية .
- تطوير الخدمات التعليمية والصحية والمواصلات والكهرباء والماء والمرور من خلال البدء بمشاريع تطويرية للمدراس والمستشفيات وبناء جديدة وتطوير الشوارع لتسهيل الحركة المرورية وبناء وتطوير محطات كهرباء وماء لحل مشكلة الانقطاع .
- اعادة هيكلة القطاع الحكومي للقضاء على الترهل والتضخم الوظيفي والازدواجية في الاختصاصات .

الدكتور/ عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

[abumishari1@yahoo.com](mailto:abumishari1@yahoo.com)

[www.kuwaiticonsultant.com](http://www.kuwaiticonsultant.com)